فوق الطاولة

ولع «المقصقص»!

علي محمود هاشم

خلال السنوات الأخيرة، ذاب الحديث عن الركود في «مجاري» إنجازاتنا الافتراضية عن «التعافي الإنتاجي».
لا تستسيغ آذان الحكومة لفظة «الركود»، ليس لعطب في الكلمة، بل لأنها التعبير الكاشف عن نجاعة سياساتها الاقتصادية، هي تفضل «موشّح تعافي الإنتاج»!.. لكن، كيف يمكن فهم ذلك «التعافي» بلا تعاف تلقائي موازٍ في قدرة المستهلكين وفي عديدهم، وهم الركيزة الأسّاسية لذلك الإنتاج الذي تتحول معه وبه جموع العاطلين، إلى مستهلكين؟!.
لنا تاريخ قصير مع الركود التضخمي الذي يعانق رقبة اقتصادنا كـ «حبل»!، يعود إلى اليوم الذي اكتفت فيه الإنجازات الحكومية المتعاقبة بمحاباة المستوردين عن طريق شراء التضخم خلال السنوات الأولى للحرب.
وبعدما ضرب احتياطياتنا الأجنبية ضيق الحال، قبضت «إنجازات» الحكومة على أصحاب الأجور قبل دفعهم عنوة إلى مشاركتها الأعمال الشاقة في شراء التضخم، عبر اقتطاع أجزاء متتالية من قيمة أجورهم تارة، وبتشجيع اقتراضهم المصرفي لزوم الحفاظ على وتائر استهلاكهم تارة أخرى.. مجدداً ودائماً، كان الأمر مجرد محاباة للمستوردين بعدما انشقوا إلى: تجار ومهربين.
اليوم، لم يعد لدى الحكومة ولا لدى ذوي الأجور، ما يشترون به.. السهر الطويل على توليف الاستهلاك المدعوم من الخلف عملاً بإيمانيات «الحميماتية»: «نعمل بالمقصقص حتى بأتينا الطيّار»، استنزف، ولسنوات قادمة، قدراتنا الممكنة على تجاوز السنتيمتر الأول من عتبة التعافي، والحال كذلك، ها هو الركود التضخمي يتأملنا جميعا من فوق صدورنا؟!
وبعدما وصل «البل» إلى ذقن الإنتاج الوطني انطلق البحث عن المخارج الممكنة، وتطايرت معه الاستراتيجيات في الهواء: «دعم الصادرات، التصنيع للتصدير.. « كمحاولة محمومة للاستعاضة عن تقهقر الطلب الداخلي، بآخر خارجي...
فشلنا أيضا، لأسباب بعضها خارج عن إرادتنا!
رغم بعض إيجابياته، يشي حل «التصدير» بانقطاع نية السياسات الحكومية، أو هي عاجزة، عن تضميد جراح «الطلب الداخلي الفعال» من باب تصحيح الخلل القائم في توزيع الأرباح الكلية التي تذهب غالبيتها الساحقة إلى قلائل لا يمكنهم الاستهلاك وفقاً للوتائر المطلوبة.. ففي النهاية لا يستطيع هؤلاء «القلّة"، تحويل منازلهم إلى مستودعات قومية للسلع الوطنية؟!
حل «التصدير"، أفصح أيضا عن الارتباك الشديد في وضع الإجابة الشافية للسؤال الفلسفي: أيهما أسبق «البيضة أم الدجاجة».. بأيهما نبدأ: التضخم الذي استنزف المستهلكين.. أم الركود الذي استنزف الإنتاج؟!
حين تتشابك الأزمات، قد يكون الأنجع العودة إلى الأصول..
يحتاج الركود شريحة واسعة من المستهلكين، أنت تنتج حين يكون ثمة شار محتمل أولاً.. إذاً، كيف يمكننا الحصول على هؤلاء؟!
هذا هو لَربما السؤال الجوهري وفق المعطيات الاقتصادية القائمة، بما فيها صعوبات التصدير.
بالتأكيد، سيكون لمكافحة التهريب دور بارز في تركيز الاستهلاك لدعم الإنتاج المحلي القائم عموديا، لكن أيضا، ثمة ضرورة ملحة لدعم الاتساع الأفقي لجيش المستهلكين بما يؤسس لتعافٍ الإنتاج على المستوى الأفقي.. كيفما نفعل ذلك، ستكون النتائج.
خلال موسم الصيف، قد تكون الفرصة متاحة أمام المستشارين الحكوميين لوضع استراتيجيات قريبة المدى لقطع ذلك «السنتيمتر» الأول من عتبة الركود، هذه الفرصة المحتملة، تتيحها التوقعات الإيجابية حيال الموسم الزراعي القادم والتحرير المرتقب لأسعار المشتقات خارج البطاقة الذكية، إلى جانب انضمام منتجات خدمية عديدة إلى الكتلة السلعية خلال موسم الصيف طبقا للاستهلاك الداخلي والاغترابي، إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بالتصدير إلى الجوار، العراقي تحديدا.
ضمن هذه البيئة المشحونة بالأمل، قد تكون الفرصة مواتية لضخ التمويل المصرفي بما يلطف حدة التوقعات التضخمية لذلك الحين من الزمن الذي تتطلبه القفزة الأولى من حفرة الركود.
حتى ذلك اليوم، حري بالمصارف التوقف عن التبجح بابتكار المنتجات الاستهلاكية التي تبيع «الركود التضخمي» للمستقبل، وعن الإنفاق لترميم رشاقتها الإلكترونية، والبدء بتخصيص وقت كاف من عبقريتها للبحث عن زبائن منتجين من جميع التصنيفات، وأهمها تلك التي تنتج مع سلعها، مستهلكين مستقرين، كما في المشاريع الصغيرة.

«التجاري السوري» يموّل العقارات

قرض بمليار ليرة يغطي ٥٠ بالمئة من تكلفة المشروع

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف لـ«الوطن» عن تعديل حجم الإيداع المسموح به لدى المصرف ليصبح ٥٠ مليون ليرة بدلاً من ٢٥ مليوناً، وهو يمثل عودة لما كان عليه الحال قبل قرار تخفيض حجم الودائع المسموح توطينها لدى التجاري، مبيناً أن هذا السقف مسموح به للأفراد والمؤسسات وأن معدل الفائدة على هذه الودائع من أجل عام ٨,٢٥٪، موضحاً أن المصرف يتجه نحو التوسع في حجم الودائع لديه وخلق توظيفات هامة لهذه الودائع بما يخدم النشاط التجاري والاقتصادي ومرحلة إعادة الإعمار.

وبالتوسع في الحديث مع المدير العام حول سلة المنتجات المصرفية التي وعدت بها إدارة التجاري كشف يوسف عن إطلاق قرض تمويل للمقاولين بسقف يصل إلى مليار ليرة سورية، موضحاً أن هذا القرض يستهدف زيادة النشاط في قطاع الإشادة والبناء وهو غير مخصص للتطوير العقاري، وأن الهدف منه إشادة عقارات على أراضٍ معدة للبناء، بتمويل من المصرف التجاري السوري.
وفي زيادة في التفاصيل حول شروط التمويل الخاصة في هذا القرض بين أن نسبة التمويل في هذه القرض تصل لحدود ٥٠٪ من تكلفة المشروع بسقف لا يتجاوز مليار ليرة ولمدة ٣ سنوات، تتضمن فترة استجرار القرض التي لا تتجاوز سنة على أن تسدد الفوائد المستحقة عن المبالغ المستجرة خلال ٩ أشهر مع فترة سماح ٣ أشهر حيث يبدأ بعدها استحقاق القسط الأول في نهاية فترة السماح.
ويتم استجرار القرض على ثلاث مراحل على ألا تتجاوز المرحلة الأولى ٤٠٪ من إجمالي قيمة القرض، وأن تتزامن هذه الدفعة مع البدء بالمشروع كأساسات وحتى إنجاز الطابق الأول في حين تمنح الدفعة الثانية بنسبة ٣٥٪ عند البدء بالطابق الثاني الفني والدفعة الثالثة والأخيرة بنسبة ٢٥٪ مع البدء بالطابق الرابع فني.
وفي السؤال حول كيفية السداد بين أنها ستكون عبر أقساط ربع سنوية، وأنه تقبل أرض المشروع كضمانة على أن تغطي القيمة الصافية مجموع الأقساط (الأصل مع الفوائد).
وبين المدير العام أن هذا القرض يأتي ضمن خطة المصرف بالمشاركة في تمويلات مرحلة إعادة الإعمار، وأنه تم التوجه لهذا النوع من القروض ضمن دراسة وسبر لأهم احتياجات التمويل المطلوبة حالياً والتي تسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق متطلبات المرحلة المقبلة خاصة وأن المصرف التجاري السوري لديه رؤية واضحة حول أولويات المرحلة الحالية ومرحلة إعادة الإعمار التي يتوقع أن يسهم المصرف بمساحة مهمة فيها عبر تمويل المشروعات الحيوية بالتناغم مع الرؤية الاقتصادية العامة في الحكومة، موضحاً أن المصرف يسعى لتطوير بنيته على كل المستويات البشرية والتقنية والخدمية عبر التوسع بمساحة العمل المؤتمت لدى المصرف وفروعه بما يدعم تطوير الخدمات المقدمة ورفع معدلات الجودة وهو ما يتطلب خطة واسعة في تطوير الكوادر البشرية يعمل عليها المصرف عبر ترميم النقص الحاصل لدى المصرف من العاملين عبر مسابقات يجريها المصرف إضافة لدعم قدرات ومهارات العاملين عبر تخصيص مساحة أوسع لتطبيق برامج التدريب والتأهيل التي لحظها المصرف ضمن خطة عمله.
ولفت يوسف إلى أن المصرف يعمل بالتوافق مع التوجهات الحكومية على التركيز على دعم وتمويل المشروعات التي من شأنها زيادة الإنتاج واستقرار الليرة السورية ودعم الحالة العامة للاقتصاد السوري بالتوافق مع معايير العمل لدى مصرف سورية المركزي خاصة أن المصرف التجاري السوري يستحوذ على مساحة واسعة من العمل المصرفي السوري وهو معني بزيادة قدرته على المنافسة عبر طرح منتجات وخدمات تنافسية يعمل عليها المصرف.

«الصناعة» لـ«الحكومة»: هذه إجراءاتنا لتنفيذ توصيات المؤتمر الصناعي الثالث

الحماية الذكية لكل منتج محلي ومعالجة التشوهات الجمركية لكافة البنود ذات الإشكالية قيد الدراسة

هناء غانم

وجهّت وزارة الصناعة مذكرة لرئاسة مجلس الوزراء حول الإجراءات التي اتخذتها بناء على توجهات الحكومة حول توصيات المؤتمر الصناعي الثالث الذي عقد في حلب أواخر العام الماضي (٢٠١٨) ومطالب الصناعيين بتنفيذ توصياته.
وبحسب المذكرة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فقد أكدت الوزارة تبني إجراءات الحماية الذكية والتحفيزية لكل ما ينتج أو يمكن إنتاجه محلياً، ووفق المعايير العالمية، بحسب جداول زمنية خاصة بكل صناعة، إذ بينت الوزارة أن هناك تنسيقاً كاملاً بينها وبين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لحماية المنتجات التي لها مثيل محلي الصنع، في ظل وجود عدة آليات لعملية دعم المنتج المحلي، أولاها ترشيد الاستيراد وفرض ضميمة على المستوردات التي لها مثيل بالإنتاج المحلي، إضافة إلى وضع أسعار استرشادية للسلع التي لها مثيل بالإنتاج المحلي من خلال لجنة مشكلة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، إلى جانب دراسة وتعديل الرسوم الجمركية للمواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعة وللسلع التي لها مثيل بالإنتاج المحلي من خلال لجنة ترشيد التعرفة الجمركية لدى مديرية الجمارك العامة، علماً بأن القطاع الخاص ممثل بكافة تلك اللجان.
وبخصوص إيجاد حل لموضوع التصنيع لدى الغير من خلال منح صاحب المنشأة الصناعية مخصصاته من المواد الأولية في حال قام بالتصنيع في مكان آخر غير منشآته الأساسية، أوضحت الوزارة للحكومة أن هذا الموضوع يخالف القوانين والتعليمات والأنظمة النافذة، إذ إن المنشأة الصناعية تمنح مخصصاتها من المواد الأولية بحسب طاقة الآلات المرخصة والمسجلة بالسجل الصناعي العائد للمنشأة الصناعية، ويحتاج ذلك إلى كشف حسي على هذه الآلات، والتأكد من استمرار المنشأة بالعمل والإنتاج من قبل مديرية الصناعة في المحافظة المعنية.
وحول دعم وحماية كل حلقات الصناعات النسيجية وتبني مقررات لجنة القرار رقم ١١٤١ الخاصة بالنسيج ومنع استيراد كل ما يمكن إنتاجه محلياً، أكدت الوزارة أنه بالفعل تم تشكيل لجنة برئاسة معاون زير الصناعة لإعداد خطة إستراتيجية لتطوير قطاع الصناعات النسيجية بترابطاته الخلفية والأمامية، وبما يضمن استدامة نمو هذا القطاع وجدواه الاقتصادية والاجتماعية، واجتمعت اللجنة اجتماعين بكامل أعضائها وما زالت مستمرة بعملها لاستكمال المهام المكلفة بها.
وحول التوصية المتضمنة تفعيل التشاركية بين القطاعين العام والخاص للنهوض معاً بالمشاريع الكبرى الحساسة، ذكرت الوزارة أنه تمت موافاة مجلس التشاركية بمشروعين لإقامتهما بالتشاركية مع القطاع الخاص هما مشروع معمل لصهر البازلت لإنتاج الصوف والخيوط والقضبان البازلتية وآخر لإقامة معمل إسمنت جديد في المسلمية بحلب، حيث تمت الموافقة على طرحهما وإعداد التصور المرجعي لهذين المشروعين، كما تم طرح عدد من المشاريع الاستثمارية لإقامتها بالتعاون مع الجانب الروسي في خريطة الطريق للتعاون الصناعي والتجاري بين البلدين، وسيتم المتابعة لإعداد الدراسات التقييمية ودراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع مع الشركات الروسية والاتفاق على صيغ التشاركية.
وبخصوص عدم إلزام المنشآت الصناعية المسجلة بالغرفة الصناعية بالتسجيل بغرف التجارة وحصر هذا الأمر في المحافظات التي لا يوجد فيها غرف صناعة، أيدت الوزارة هذه التوصية لتخفيف الأعباء المالية والإدارية عن الصناعيين.
وحول إحداث مراكز للتحديث الصناعي من أجل تنمية القطاعات الصناعية لرفع تنافسيتها محلياً وعالمياً، وتأسيس مركز للتنمية الصناعية الذي يعنى بتحديث الصناعة الوطنية بشقيها العام والخاص وتعريفها بآخر المستجدات والتقنيات العالمية، أوضحت الوزارة أن ضمن إطار برنامج التحديث والتطوير الصناعي الذي تم تنفيذه بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تم إعداد مشروع قانون لإقامة مركز التحديث والتطوير الصناعي في سورية، بحيث يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، يؤسس في دمشق ويحدث له فروع في باقي المحافظات، ولكن بسبب الأزمة وامتناع المنظمات الدولية عن تمويل المشروع تم التريث برفع مشروع القانون للجهات الوصائية.
وحول إعادة تفعيل مكاتب هيئة المواصفات والمقاييس السورية في المحافظات وتنظيم ندوات تعريفية في الغرف الصناعية حول آلية عمل الهيئة إضافة لضرورة إلغاء الموافقات الخاصة بنقل الآلات والعودة إلى ما كان يعمل به سابقاً وذلك نتيجة عودة الأمن والأمان إلى معظم المحافظات السورية إضافة إلى التوصية بإلغاء القرار الصادر عن وزارة الصناعة رقم ١٩٩٧ تاريخ ١٩٧٤/١٠/٤ والذي عدلت بموجبه المخالفات الإدارية المالية إلى جزائية، والتوصية المتضمنة الإسراع بمعالجة التشوهات الجمركية لكافة البنود ذات الإشكالية ومعالجة موضوع ارتفاع الرسوم الجمركية بالنسبة للمواد الأولية لصناعة الطباعة على التنك والمواد الأولية للدهانات وأي مواد أخرى، إضافة إلى تشكيل لجنة من هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية خاصة بصناعة الدهانات وإعادة صياغة مواصفات هذه المادة بما ينسجم مع المواصفات العالمية، فقد بينت الوزارة للحكومة أن كل تلك التوصيات وغيرها يتم العمل عليها حالياً لاتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ملتقى رجال الأعمال السوري الإيراني ينطلق من دمشق

وفاء جديد

انطلاقاً من العلاقات الأخوية بين سورية وإيران وتعزيزاً للعلاقات الإستراتيجية التي تجمع قيادتي وحكومتي وشعبي البلدين عقد أمس ملتقى رجال الأعمال السوري الإيراني في خطوة باتجاه تعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين.
بدورها أشارت معاونة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد إلى أن المتتبع لمسار العلاقات السورية الإيرانية ولاسيما خلال الأشهر الأخيرة يلاحظ حراكاً فاعلاً ونشطاً في الجانب التجاري والاقتصادي.
وفيما يتعلق بالجانب الاستثماري لفتت أحمد إلى اتفاقية التعاون الاقتصادي الإستراتيجي طويل الأمد كمكون جديد ومهم على صعيد البنية التشريعية الداعمة لعلاقات التعاون الاستثنائية، مشيرة إلى تطلع الحكومة السورية إلى تحقيق حضور قوي وفاعل للشركات الإيرانية في عملية إعادة إعمار سورية والذي لا بد وأن يتسع بشكل أكبر مع صدور قانون الاستثماري الجديد.
بدوره لفت مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب إلى دور الاستثمار في إعادة الإعمار وأهمية توجيهه نحو مساره الصحيح كي يعوض الاقتصاد السوري ما خسره في الحرب ويؤسس لمرحلة جديدة أقوى، مشيراً إلى أن الاستثمار يحتاج إلى تطوير البيئة المؤسساتية وفق المشروع الوطني للإصلاح الإداري لذا تم وضعه في أعلى سلم الأولويات خلال مرحلة إعادة الإعمار.
ولفت إلى ضرورة تشجيع المستثمرين والشركات الاستثمارية وقطاع الأعمال لتنمية العلاقات وتطويرها في مختلف المجالات، مبيناً أن هذا الملتقى وإحداث غرفة التجارة المشتركة السورية الإيرانية وتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الترويج للاستثمار بين هيئة الاستثمار السورية ومنظمة الاستثمار والمساعدات الفنية والاقتصادية الإيرانية ما هو إلا ترجمة لصدق النوايا بفتح آفاق جديدة في قطاع الأعمال والمنشآت والتجارة بين البلدين، آملاً أن تكون ثمار هذا الملتقى بحجم الطموح المرتجى الذي تسهم نتائجه في ارتقاء العلاقات المصيرية بين البلدين.
من جهته أشار سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق جواد ترك أبادي إلى أن مشاركة سورية في المعارض الدولية أمر يعلن عن مرحلة إعادة الإعمار وإعادة الدورة الاقتصادية السورية، لافتاً إلى المشاركة الفعالة للشركات الإيرانية في ذلك.
وبين أن البعض ينظر إلى سورية على أنها بوابة لتصدير البضائع والخدمات، مشيراً إلى أن هذه الزيارة ليست للتجارة فقط بل لتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي، وأكد ضرورة جعل المرحلة القادمة مرحلة اقتصادية مهمة وكسر الحصار الاقتصادي.
وأكد أن إيران على استعداد لنقل التقانة في مجال صناعات الأدوية بالنسبة للأدوية التي تحتاج إلى تقنيات عالية على الأخص أدوية السرطانات، مضيفاً: «لدينا هذه الإمكانية ونحن على استعداد وأعلمنا الجانب السوري باستعدادنا للدخول في شراكة ونقل التقانة في هذا المجال إلى سورية».
وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن الملتقى هو ترجمة حقيقية لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها ما بين هيئة الاستثمار السورية ومنظمة الاستثمار والمساعدات الفنية والاقتصادية الإيرانية لترويج الاستثمار بين البلدين، كما أنه يقرب وجهات النظر بين الجانبين لتطوير قطاع الأعمال وخلق شراكات، مشيراً إلى أنه يخدم مرحلة إعادة الإعمار من خلال المشاريع المطروحة بمختلف القطاعات التي تلبي احتياجات الاقتصاد السوري وتؤمن استدامة الموارد.
وأشار مدير مؤسسة الباشق المنظمة للملتقى تامر ياغي إلى العمل منذ عام ٢٠١٤ على أن يكون السوق الإيراني السوق الشريك في مرحلة ما بعد الحرب، مبيناً أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم ترتق إلى مستوى العلاقات السياسية، لافتاً إلى أن هذه الخطوة تعد الأولى في معرض إعادة الإعمار السوري الإيراني.

النداف لـ«الوطن»: لا استثناءات لبيع الخبز وتم إلغاء تراخيص لتوزيع ٢١ ألف ربطة في دمشق يومياً

علي محمود سليمان

صرّح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف لـ«الوطن» بأنه لم يتم منح أي تراخيص لبيع الخبز لمن يتقدم بطلبها، حيث إنها استثناءات كانت تمنح في الفترة السابقة وتم إلغاؤها.
وأوضح أن الاستثناء ممنوع كونه لا يوجد أي عملية ضبط ورقابة على من يحصل عليه، فلا يمكن معرفة أين يذهب بالخبز الذي يمنح له، والأسعار التي سيبيع بها، مشيراً إلى أن الطلبات التي تقدم للوزارة من قبل المواطنين قد انخفضت بموضوع الاستثناءات، فيما كان سابقاً هناك تراخيص واستثناءات لتوزيع ٢١ ألف ربطة خبز في دمشق لوحدها يومياً، هذا عدا باقي المحافظات.
ولفت إلى أن المحافظين لديهم صلاحيات في كل محافظة لمنح التراخيص للمعتمدين وفق الأصول القانونية، وذلك في عودة للقواعد العامة لمنح التراخيص، والمحافظون هم المخولون من خلال اللجنة المختصة بمنح هذه التراخيص، مبيناً أن الوزارة تعمل على تطوير العمل الإداري في المخابز وتحسين جودة رغيف الخبز.
وفي سياق آخر أشار النداف إلى أن العمل مستمر بالمجمعات التنموية التي كانت بدأت بها الوزارة سابقاً، ولكن تمت مراسلة المجتمع المحلي في كل محافظة لإعادة تقييم البرنامج الوظيفي لكل مجمع تنموي سيقام فيها، لمعرفة ما هي المتطلبات الضرورية التي تحتاجها كل منطقة أو محافظة سيقام بها مجمع تنموي، ولمعرفة الجدوى الاقتصادية من إقامتها.
وبين أن المجمعات التنموية التي قطعت نسب تنفيذ مرتفعة مستمرة في العمل للانتهاء منها، أما المجمعات التنموية التي ما تزال نسب تنفيذها منخفضة أو ما تزال على الأرض ولم يبدأ البناء فيها، فهي قيد الدراسة والتريث، وذلك لمنع هدر الأموال، بانتظار الحصول على كافة الردود من المجتمع المحلي في المحافظات، وقد حصلنا على بعض الأجوبة أن بعض الأقسام من هذه المجمعات لا داعي لإقامتها.